تغيير في موقف منظمة التحرير المعارض للاعتراف بهما (الاهرام، ٢٤/١٢/١٩٨٥).

من جهته، قال خليل الوزير (ابو جهاد): «اننا نرفض هذه الدعوة، التي هي جزء مستمر من ضغوط مستمرة على المنظمة لاظهارها وكانها في ورطة وعليها ان تختار بين رفض او قبول القرارين». واضاف: «بدلاً من الضغط علينا، عليهم ان يضغطوا على الولايات المتحدة واسرائيل اللتين لا تعترفان بالحقوق العربية». وسأل الوزير قائلاً: «لماذا يطلبون منا، دائماً، التنازل تلو الآخر... في الوقت الذي لا يوجهون الجهود العربية ضد اعدائنا الذين لا يقدمون اي تنازلات تتعلق بالحقوق الفلسطينية»، كما سأل عن الموقف العربي تجاه تصريحات جورج شولتس، وزير الخارجية الأميركي، عندما اعلن ان بلاده لن تعترف بالمنظمة حتى ولو اعترفت بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. ودعا الوزير الدول العربية الى القيام بحملة واسعة من اجل «اجبار هؤلاء على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بدلاً من مواصلة الضغط على المنظمة». وقال: «ان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، والثوابت الفلسطينية، تشكل اختراقاً على الساحة الدولية للجمود السياسي الذي أحاط بالقضية الفلسطينية بعد معارك شمال لبنان والانشقاق في الصف الفلسطيني». واكد الوزير، مجدداً، التزام م.ت.ف. بالثوابت الفلسطينية التي تتضمن عدم قبول مشاركة اي جهة للمنظمة في شرعية تمثيلها. وشدد: «لا انابة ولا تفويض» (**الشرق الاوسط**، ٢٦/١١/١٩٨٥).

كذلك، قال رفيق النتشة ان «المطلوب بدفعنا للاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هو أن نلغي انفسنا ونتنازل عن حقوقنا بصفتنا الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني... والشعب الفلسطيني لم يختر قيادته الفلسطينية من اجل ان تلغي حقوقه وتمثيله...». ووصف النتشة ما جاء في تصريح الرئيس مبارك بانه كان «مفاجئاً لنا، موضحاً ان في لقاءات القيادة الفلسطينية المتعددة مع الرئيس المصري كان يدور الحديث حول كيفية اضافة حقوقنا الوطنية الشرعية في القرار ٢٤٢ او اي قرار آخر، وكيف يمكن ان نحصل على قرار يؤكد حقوقنا (**المصدر نفسه**).

وحول هذا الموضوع، قال ياسر عرفات، في مقابلة مع صحيفة «الشرق الاوسط»: «ان اجهزة الاعلام الغربية اخذت الفقرات الأولى من تصريح مبارك واعتبرته موقفاً مصرياً جديداً يبتعد عن منظمة التحرير الفلسطينية». واعاد عرفات إلى الاذهان ان مصر «دعت الى مثل هذا الموقف، لكنها أصرت، أيضاً، على ان يقابله اعتراف بحق الشعب الفلسطيني» (**الوطن**، ٨/١/١٩٨٦).

عمليتا روما وفيينا

قبل انتهاء العام ١٩٨٥، وقع هجومان بالرشاشات والقنابل، وفي وقت واحد تقريباً، ضد طوابير ركاب لشركة العال الاسرائيلية في مطاري روما وفيينا. فسقط في مطار روما ١٤ قتيلاً و٧٥ جريحاً، في حين سقط ثلاثة قتلى و٤٧ جريحاً، في مطار فيينا. وقد أحدث الهجومان ردود فعل متعددة وفورية. وحول هاتين العمليتين، نفت م.ت.ف. اي علاقة لها بهما. واصدر مكتب م.ت.ف. في روما بياناً اعرب فيه عن «السخط والغضب ازاء الهجوم الاجرامي» الذي وقع في مطار روما ووصفه بانه «جزء من مؤامرة يدبر لها ممثلون مختلفون ضد القضية الفلسطينية». من جهته، دان ممثل المنظمة في العاصمة النمساوية الهجوم الذي وقع في مطار فيينا وقال ان م.ت.ف. تعارض اي عمل من هذا النوع يقع خارج فلسطين المحتلة. واكد ان لا علاقة للمنظمة بالحادث «الذي يهدف إلى الاساءة لسمعة م.ت.ف. ولعلاقاتها الممتازة مع الحكومة النمساوية» (**القبس**، ٢٨/١٢/١٩٨٥).

ومع تزايد التصريحات الاسرائيلية الداعية إلى «الانتقام»، حذر صلاح خلف (ابو اياد) من احتمال قيام اسرائيل بعدوان جديد، مستغلة ردود الفعل الدولية والأوروبية على عمليتي مطاري روما وفيينا. وقال خلف ان اسرائيل تبيت النية منذ فترة لهذا العدوان، وقد تتخذ من الاحداث الأخيرة ذريعة للقيام به. واعلن خلف ان م.ت.ف. قد اتخذت استعدادات واحتياطات لمواجهة مختلف الاحتمالات. وحذر خلف من محاولة الصاق تهمة الارهاب بالمنظمة، وقال ان